



مؤتمر تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص

18 - 22 أكتوبر 2026

كوالا لامبور (ماليزيا)



مؤتمر تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص

المرجع: 826_121516 التاريخ: 18 - 22 أكتوبر 2026 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

مقدمة المؤتمر:

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لجأت العديد من الحكومات إلى بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتلبية احتياجات البنية التحتية والخدمات العامة. فقد أصبحت هذه الشراكات الفعالة بين القطاعين أداة حيوية لتمويل المشاريع الكبرى، وتقليل العبء المالي على القطاع العام، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة. واليوم، تعد استراتيجيات الشراكات بين القطاعين من الضرورات الحتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، وتحسين الأداء المؤسسي.

يسلط مؤتمر تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، الضوء على تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بمختلف أنواعها، ويعرض أحدث نماذج الشراكات وآليات إدارتها من خلال دراسات حالة وتجارب دولية. يهدف إلى تمكين المشاركين من تحليل التحديات والفرص في الشراكات، وبناء خطط شراكة فعالة، وتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة. سيستفيد المشاركون من محتوى تطبيقي مصمم بعناية ليتلاءم مع الواقع المؤسسي العربي والدولي، مع التركيز على أفضل ممارسات الشراكات بين القطاعين.

يتضمن هذا المؤتمر التدريبي في تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، أيضًا أدوات عملية لتقييم الجاهزية المؤسسية، وتصميم العقود، وإشراك أصحاب المصلحة. هذا الحدث يشكل منصة متقدمة لمناقشة تحديات الشراكات بين القطاعين العام والخاص والفرص الواعدة فيها، ضمن بيئة تفاعلية مبنية. ويعد هذا المؤتمر التدريبي فرصة مثالية للتفاعل مع خبراء وممارسين، واستكشاف الآليات المؤسسية لتنمية الشراكات بما يخدم خطط التنمية الوطنية.

الفئات المستهدفة:

يستهدف مؤتمر تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- صناع القرار الحكومي.
- قيادات القطاع الخاص والمستثمرين.
- المسؤولون عن التخطيط الاقتصادي والتنمية.
- العاملون في وحدات الشراكة بين القطاعين.
- مدراء المشاريع الحكومية والخاصة.
- القانونيون المتخصصون في عقود الشراكة.
- المستشارون الماليون والفنيون.
- الأكاديميون والباحثون في الشؤون التنموية.
- خبراء السياسات العامة.
- ممثلو المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية.
- المهتمون بتطوير العلاقات بين القطاعين العام والخاص.
- كل من يسعى لفهم أعمق حول الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين.

أهداف المؤتمر التدريبي:

في نهاية هذا المؤتمر التدريبي في تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على المبادئ الأساسية ل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تصنيف الأنواع المختلفة للشراكات وفق الأطر المؤسسية والقانونية.
- تحليل المخاطر والعوائد المترتبة على إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تطوير خطط شراكة تحقق نتائج فعالة ومتكاملة.
- صياغة استراتيجيات تنفيذ فعالة تتماشى مع الأولويات الحكومية.
- تطبيق مهارات تقييم جاهزية القطاعين للدخول في شراكات طويلة الأمد.
- تصميم نماذج تشاركية قائمة على الشفافية والمسؤولية.
- تمييز بين آليات التعاقد الأنسب بناءً على طبيعة المشروع.
- بناء مهارات اتخاذ القرار التعاوني بين الشركاء.
- تعزيز المهارات اللازمة لتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال دمج أصحاب المصلحة.
- تحديد فرص التحسين المستمر في عقود ومشاريع الشراكة.
- تطبيق خطوات المفاوضات التعاقدية بكفاءة وعدالة.
- استخدام أدوات عملية لتخطيط، تنفيذ، ومراقبة الشراكة.
- تقييم أثر الشراكة على الأداء الحكومي وجودة الخدمات.
- تطوير قدرة المشاركين على قيادة وتحفيز التحول في الشراكة الحكومية-الخاصة.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج تطوير الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص:

- الفهم المتقدم لنماذج الشراكات الفعالة بين القطاعين.
- تحليل البيئة القانونية والاقتصادية للشراكات.
- صياغة سياسات شراكة تدعم التنمية المستدامة.
- تقييم وتحليل المخاطر المالية والتشغيلية.
- بناء القدرات المؤسسية للشراكة.
- مهارات التفاوض الفعال وإدارة العقود.
- اتخاذ قرارات تشاركية قائمة على بيانات.
- إشراك القطاع الخاص ضمن خطط وطنية.
- تطوير أنظمة الحوكمة في الشراكات.
- تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة.
- التركيز على النتائج في إطار تنمية الشراكات بين القطاعين.
- تطبيق مؤشرات أداء لتقييم كفاءة الشراكات.

محتوى المؤتمر:

الوحدة الأولى: نظرة شاملة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- دوافع تطوير الشراكة في القطاعات العامة.
- أهداف التعاون بين القطاعين في التنمية.
- فوائد الشراكة للقطاعين من حيث الكفاءة والتكلفة.
- التحديات والمخاطر في تنفيذ الشراكات.
- نماذج عقود الشراكة: الإدارة، الإيجار، الامتياز.
- نموذج البناء والتشغيل والتحويل BOT.
- الترتيبات الهجينة: خصائصها وتطبيقاتها.
- الأعمال المشتركة وأهميتها في تطوير العلاقات بين القطاعين العام والخاص.
- العوامل الأساسية لنجاح إطار مؤسسي فعال.
- معايير أداء الشراكة الناجحة.
- تقييم الجاهزية المؤسسية للشراكة.

الوحدة الثانية: تصميم وهيكلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- تحليل البيئة المؤسسية والقانونية للشراكة.
- تقييم القضايا التقنية والاقتصادية.
- دور الهياكل التنظيمية في نجاح المشاريع.
- تحديد الأهداف والمخرجات المرجوة.
- إشراك أصحاب المصلحة بشكل مبكر.
- تخطيط استراتيجي لإعداد الشراكة.
- صياغة رؤية طويلة الأمد لتفعيل الشراكة.
- أهمية الالتزام الحكومي في التنفيذ.
- الأدوات التشخيصية للقطاع العام والخاص.
- بناء استراتيجية شراكة متوازنة.
- إعداد مخطط هيكلي للمشروع.
- تصميم آليات الحوكمة والرقابة.

الوحدة الثالثة: دراسات حالة دولية عن الشراكات الناجحة:

- تجارب الدول في آليات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- نماذج شراكات ناجحة في البنية التحتية.
- شراكات التعليم والصحة: فرص وتحديات.
- مشاريع الدفاع والمرافق العامة.
- قطاع النقل والمواصلات كشريك استثماري.
- شراكات مبتكرة في الهجرة والإسكان.
- دروس مستفادة من مشاريع عالمية.
- التحولات في التشريعات الداعمة للشراكات.
- مدى تأثير الثقافة الوطنية على التنفيذ.
- قياس أثر الشراكة على الاقتصاد الكلي.
- مقارنة بين نماذج عقود دولية.
- التوجهات المستقبلية في مؤتمرات الشراكات بين القطاعين.

الوحدة الرابعة: التحضيرات المؤسسية والفنية:

- تطوير البيئة التشريعية لتمكين الشراكة.
- إعداد الأدلة التنظيمية والمواصفات الفنية.
- بناء وحدات تنفيذية مستقلة.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.
- إدارة الدعم الفني والمالي.
- تصميم نظم التمويل المبتكرة.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- تسعير التعرفة والخدمات.
- ضبط تعديلات العقود في العقود طويلة الأمد.
- إشراك الشركاء المحليين والمجتمعات.
- بناء نموذج مستدام للمشاركة.
- تحسين الجاهزية المؤسسية والقدرات البشرية.

الوحدة الخامسة: تنفيذ وإدارة الشراكة:

- تصميم آلية طرح العطاءات والتأهيل المسبق.
- اختيار نموذج التعاقد الأنسب.
- تقييم العروض الفنية والمالية.
- التفاوض التنافسي والنهائي.
- إعداد حزمة الميزان والعهود.
- إدخال آليات التحفيز والمساءلة.
- تصميم حوكمة شاملة لعقد الشراكة.
- بدء التشغيل والمتابعة التشغيلية.
- التحديات التشغيلية وكيفية إدارتها.
- مؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم التنفيذ.
- آليات حل النزاعات.
- استدامة الشراكة وتحقيق الأثر طويل المدى.

خلاصة وتوصيات المؤتمر:

شهد مؤتمر تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص استعراضًا معمقًا لأهم النماذج والاستراتيجيات العالمية والمحلية. أكدت الجلسات على أهمية الإطار التشريعي والحوكمة كعامل أساسي لنجاح الشراكة. تبين أن دور القطاع الخاص في الشراكات يتطلب وضوحًا في الأهداف والتوزيع العادل للمخاطر. كما شددت النقاشات على ضرورة تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر إشراك أصحاب المصلحة بفعالية. يوصي المؤتمر ببناء قدرات مؤسسية متكاملة تدعم الاستدامة وتعزز فرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص.